

واقع جودة التعليم العالي في الجزائر

أ. بن ونيسة ليلي

باحثة دكتوراه

أ. بوكروشة عبد القادر

باحث دكتوراه

أ.د. بن عبو جيلالي

أستاذ التعليم العالي

جامعة معسكر

الملخص:

لقد أصبح الولوج إلى اقتصاد المعرفة ضرورة ملحة بالنسبة لكل دول العالم؛ بحيث يجب أن تهيأ له كل التسهيلات من خلال بناء بنية تحتية تكنولوجية حديثة يعم فيها استخدام الإنترنت في كافة مجالات الحياة، وكذلك بناء رأسمال بشري قوي من خلال الاهتمام بالتعليم والتكوين المستمر. تعتبر مؤسسات التعليم العالي أهم مراكز تحصيل ونشر المعرفة والتكنولوجيات الحديثة؛ حيث أصبحت جودة هاته المؤسسات من أهم عوامل تمييز الدول في ما يخص اقتصاد المعرفة. وعليه، فإن الهدف من هذا العمل هو الوقوف على العوامل المحددة لجودة مؤسسات التعليم العالي، وكذا المعايير المعتمدة عالميا لتصنيفها، ومحل الجامعات الجزائرية من هذا الواقع الجديد.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الجودة التعليمية، مؤسسات التعليم العالي، معايير التصنيف، الجامعات الجزائرية.

Résumé :

L'accès à l'économie du savoir est devenu impératif pour tous les pays, y compris l'importance d'investir dans les infrastructures technologiques ainsi que dans le capital humain. Désormais, les universités sont considérées comme le centre de la création et du partage du savoir et le pilier du processus de l'innovation. À ce titre, la qualité de l'enseignement supérieur est considérée comme un élément majeur de classement des universités à travers le monde. Ce classement est même utilisé pour distinguer les pays dans le processus d'intégration de l'économie du savoir. Nous allons présenter dans cet article les impératifs de la qualité de l'enseignement supérieur ainsi que les critères de classement des universités dans le monde et la place de l'université algérienne dans cette nouvelle donne.

Mots clés : Economie du savoir, Qualité de l'enseignement, Etablissements de l'enseignement supérieur, Critères de classification, Universités algériennes.

مقدمة:

وُضعت الجامعات في بيئة تنافسية وهذا ما جعلها تتبع الجودة في مؤسساتها التعليمية، لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى مفاهيم الجودة بصفة عامة والجودة التعليمية بصفة خاصة، ثم إعطاء لمحة حول نماذج الجودة في الجامعات، وأين الجزائر من هذا الترتيب؟ وعليه، تتبلور لنا الإشكالية التالية: ما مدى استجابة منظومة التعليم العالي في الجزائر لمتطلبات الجودة من أجل تصنيفها في المراتب الأولى حسب معايير التصنيف الدولية؟

1. الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

قبل التطرق إلى الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛ سنحاول التعرف على الجودة بصفة عامة من خلال بعض المفاهيم.

لقد اختلفت مفاهيم الجودة من باحث لآخر، فكل باحث أعطاها تعريف وميزة مختلفة فعرّفها (Deming, 1950) على أنها "درجة متوقعة من التناسق والاعتماد تناسب السوق بتكلفة منخفضة"، وجاء (Crosby, 1979) الذي نادى بفكرة عدم وجود معيب أو صناعة بلا عيوب، وأكد أنه لا يعني ذلك أن المنشأة لا تتوقع أخطاءً من العاملين وأنهم غير معصومين من الخطأ، وأشار إلى أننا إن لم نكن نؤمن بإمكانية تحقيق مستوى صفر من العيوب، فإننا لن نستطيع تحقيق الهدف على الإطلاق^{xxiii}.

كما عرفت مجموعة من الهيئات والمنظمات كمعهد الجودة الفيديري على أنها "أداء العمل بشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد لمعرفة مدى تحسين الأداء"، و ISO 9000 عرفت مجموعة الصفات المميزة للمنتج والتي تجعله ملبياً للحاجات المعلنة و المتوقعة أو قادراً على تلبيتها^{xxiv}.

لقد انتقلت فكرة الجودة إلى مؤسسات التعليم وأول من نقل فكرة الجودة إلى التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية هو (Malcolm Baldrige)، ثم اعتمدت الكليات الأمريكية على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة نقلاً عن اليابان، ولذلك تطورت في بداية الثمانينات وازداد تطبيقها في الجامعات في التسعينات.

حدد مؤتمر اليونسكو 1998 أن للجودة في التعليم مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلاب، المباني، المرافق،

الأدوات... الخ، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد المعايير مقارنة للجودة المعترف بها دولياً^{xxv}.

قام كل من (Harvey and Knight, 1996) بتحديد خمسة مداخل للتفكير في الجودة التعليمية وهي:

- يمكن النظر للجودة في مجال التعليم كاستثناء مميز يستطيع مقابلة أعلى المعايير.
- الجودة في مجال التعليم تعني حالة من التوافق بين العمليات الإدارية والتعليمية من خلال توحيد المصفوفات للوصول إلى مستوى صفر من العيوب.
- النظر للجودة من وجهة نظر الغرض أو المنتج أو الخدمة.
- الجودة هي قيمة مالية تنشأ من الكفاءة و الفاعلية.
- المدخل الخامس ينظر إلى الجودة على أنها عمليات التحول والتغيير النوعي أو الشكلي أو الإدراكي، وهو يلائم مؤسسات التعليم^{xxvi}.

عرف (Mukhopachay, 2001) إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها مجموعة الآراء التي تشمل ما يلي: امتياز العملية التعليمية، القيمة المضافة للعملية التعليمية، ملائمة مخرجات العملية التعليمية للاستخدام، توافق مخرجات التعليم مع الأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات، تجنب حدوث العيوب في العملية التعليمية، مقابلة التوقعات المتزايدة للعملاء^{xxvii}.

إن موضوع الجودة أصبح من المواضيع الشائعة التي يجب على كل مؤسسة انتهاجها؛ وذلك للفائدة الناجمة عن استخدام مفاهيم الجودة، وقد واجهت مؤسسات التعليم العالي العديد من الظروف والتي أرغمتها على البحث عن الجودة وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة ومن بين هذه الظروف^{xxviii}:

- الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من معارف ومعلومات حولت العالم إلى قرية صغيرة تعمل على التنافس والتطور.
- الاعتماد التدريجي لـ "الإدارة العامة الجديدة" التي تتطلب من المسؤولين إثبات فعالية الإنفاق العام.
- الدول وافقت على منح مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين إدارتها المركزية مقابل ضمان الجودة.
- دور التعليم العالي في تكوين العاملين في مجال المعرفة يسهم في النمو الاقتصادي.
- التطور باتجاه الاقتصاد الجديد حث الطلاب وأرباب العمل على المزيد من التعليم العالي.

- ضرورة تحسين نوعية خريجي الجامعات وهذا وفقا لمتطلبات سوق العمل الذي يعرف هو أيضا قفزة نوعية.
- الكم الهائل من الجامعات والطلبة جعل التعليم يفقد نوعا ما يعرف بالنوعية.
- ضرورة تحسين المناهج ضمن معايير عالمية للتمكن من التصنيف.
- الاستثمار في رأس المال البشري هدف العملية التعليمية لذا يجب استثماره على أحسن وجه.
- محاولة تحسين المنظومة التعليمية بصفة عامة .
- تكوين بنية تحتية مكونة من خريجي الجامعات ذوي كفاءة عالية للاندماج في اقتصاد المعرفة.

أهم محاور الجودة في المنظومة التعليمية:

إن المؤسسات تختلف حسب طبيعتها (اقتصادية، إدارية، تربوية... الخ) لذا تختلف الجودة من مؤسسات لأخرى فمثلا مؤسسات التعليم العالي لا تعرف الزبون أو العميل أو المنتج مثلا، إنما لديها مدخلات (والتي يعرفها المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية على أنها الحجم الكلي للموارد المخصصة لغرض معين، والتي تستعمل من أجل تشغيل نظام ما، وتشمل: الموارد البشرية والمادية والمالية والتقنية والمعلومات والوقت).

والمخرجات (يعرفها المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية على أنها الإنجازات والنتائج النهائية التي يحققها النظام التعليمي وتحدد مخرجاته وفقا لرسائلته وأهدافه) لذا يجب عليها تحسين نوعية المدخلات، وإتباع العملية التعليمية للحصول على مخرجات ذات جودة لديها القدرة على منافسة مخرجات المؤسسات التعليمية الأخرى.

يرى (De Ketele, 2010) أن التعليم العالي يعتمد في الدرجة الأولى على التدريس، لذلك يجب الاهتمام به وإتباع أحدث الطرق لتحقيق هذه العملية، كما اعتبر أن كل الأنشطة الأخرى في المؤسسة التعليمية ما هي إلا تكامل مع نشاط التدريس، وتتأثر وظيفة التدريس بعاملين أساسيين حسب (De Ketele, 2010) وهما:

- المناهج الدراسية (البرامج).
 - العوامل المختلفة سواء الداخلية (الخبرة الغير الكافية لأعضاء هيئة التدريس) والخارجية (اللوائح والتشريعات).
- والشكل التالي يوضح تكامل العملية التدريسية:

الشكل 01 : التدريس الجامعي

البعد الزمني

- العوامل الخارجية (سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية)
- السياق الأكاديمي
- خلفية الطالب

Source : De Ketele, J-M (2010), La pédagogie universitaire : Un courant en plein développement, Revue française de pédagogie, n° 172, P 5-13.

ومن بين محاور المنظومة التعليمية نجد أيضا:

- **الطالب:** وهو كل شخص مسجل لنيل درجة علمية وفقا للوائح والنظم المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي^{xxix}، كل هذه العملية من أجل الوصول إلى خريجي جامعات ذوي مواصفات عالية، يمتلكون أكبر قدر من المعارف من أجل توظيفها في مناصبهم المستقبلية.
- **أعضاء هيئة التدريس:** وهم الأساتذة المشرفون على العملية وأصحاب المسؤولية التامة عن المعارف المكتسبة من طرف الطلبة، يعملون على الاستثمار في رأس المال البشري، لذا يجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس ذوي كفاءة عالية من حيث مستواهم التعليمي وطريقة ممارستهم لمهنة التدريس، حيث يجب توصيل أكبر قدر ممكن من المعارف إلى الطلبة.
- **الإدارة الجامعية والتشريعات واللوائح:** وتتمثل في القوانين والتشريعات وسياسات التخطيط التي تعمل على تسهيل العملية التعليمية، إذ هناك تسهيلات حكومية مثل الإنفاق على التعليم العالي وأنظمة التعليم، ولكن هناك قوانين داخلية في مؤسسات التعليم العالي يجب أيضا أن تسهل العملية التعليمية، بالإضافة إلى المناهج العلمية التي يجب أن تكون في المستوى.

- **طريقة التقييم:** إن للتقييم في المنظومة التعليمية هدف مهم وفعال وهو معرفة النتائج، ويتضح من خلال هذه النتائج ما إذا كانت هذه العملية في المستوى المطلوب؟ وهل حققت نوعا من الأهداف المرجوة في البداية؟ فعملية التقييم توضح النتيجة النهائية وما إذا كان هناك أية نقائص يمكن تداركها. هي عملية قياس جودة الأداء في كل الأنشطة بهدف التحسين المستمر للأداء المستقبلي^{xxx}.
- **البحث العلمي:** وهو من أهم الوظائف التعليمية سواء للطلاب أو الأستاذ؛ حيث تعتبر البحوث المقدمة حول موضوع من مواضيع البحث كنتيجة يمكن تقييمها، لأن هذه البحوث هي عبارة عن معارف ومعلومات واستنتاجات حول موضوع معين، لذا يجب على هيئة التدريس أن تختار مواضيع مهمة لتكون مشاريع بحث، وتوظف أيضا جهود الطلبة لتخرج في الأخير بنتائج تكون حلول في المجتمع وتساعد في عملية التنمية.
- **طرق التدريس والوسائل المادية:** طريقة التدريس هي من وظائف هيئة التدريس "تعني الأساليب وممارسات التدريس والتعليم، فضلا عن جميع الصفات المطلوبة لنقل المعارف. التعليم يعني الخبرة والمعرفة أو العمل في مجال التدريس بالأساليب المناسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد فالتدريس نظرية عملية^{xxxi}"، لكن الوسائل المادية لها دور مهم أيضا في تسهيل عملية التدريس مثل شاشات التكبير Data show، الحواسيب... الخ، كل هذه الوسائل تساعد في العملية التعليمية.
- **المكتبة:** من بين المحاور المهمة في العملية التعليمية فهي تساهم بقسط كبير في المعارف والمعلومات، لذا يجب الاهتمام بها من خلال: ساعات العمل، طريقة تعامل موظفي المكتبة، الكتب الموجودة يجب أن تكون حديثة وفي متناول جميع الطلبة، بالإضافة إلى ضرورة تزويدها بالتقنيات الحديثة كالانترنت والحواسيب والمكتبات الإلكترونية.
- **الهيكل العام للمؤسسات التعليمية:** تدريس الطالب في مدرج صغير بوسائل قديمة لن يكون له نفس العائد من تدريسه في مدرج واسع بإنارة جيدة وبوسائل حديثة، لذا تعمل الهيئات المختصة على تحسين الهيكل العام لمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال المباني الواسعة ذات الإنارة الجيدة وغيرها من التسهيلات (تقوية، تدفئة، المراحيض، المرآب، المطاعم)، كل هذا يساعد على تكوين إطارات ذات مواصفات عالية، لذا تقدم الدولة هذه التسهيلات لتحصل على خريجين يساعدون في عملية التنمية^{xxxii}.

2. التجارب العالمية لجودة التعليم العالي^{xxxiii}:

- **التجربة البريطانية:** تعتبر التجربة البريطانية من أهم التجارب العالمية في جودة مؤسسات التعليم العالي، إذ أنها أخضعت 180 مؤسسة تعليمية للتقويم الخارجي للجودة من طرف لجنة Subject Based Assessments وهي تعتمد على^{xxxiv}:
- تقويم جودة مواضيع الدراسة: تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المناهج؛ وطرق وأساليب التدريس والتعلم والتقييم؛ أساليب دعم وإرشاد الطلبة، مستويات أداء وتقديم الطلبة، مصادر التعلم والتعليم المتوفرة لتدريس الموضوع مدار التقييم، إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج.
- المراجعة الأكاديمية للجامعة: يقوم الفريق الخاص بالجودة بزيارة الجامعة لمدة 5 أيام للتأكد من الجودة وذلك عن طريق لقاءات مختلفة مع فريق التدريس والطلبة ومسؤولي الجودة.
- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** عملت التجربة الأمريكية على مراقبة جودة مؤسسات التعليم العالي، وذلك بعد الاستقلالية الخاصة للمؤسسات، إذ أن المنافسة بين الجامعات تفقدها طلبتها وأساتذتها لهذا فإن الاعتماد يتمثل في شكلين:
- اعتماد البرامج الدراسية من طرف لجان Program Accreditation
- الاعتماد حسب التخصص The Council for Higher Education Accreditation (CHEA)
- **التجربة اليابانية:** انتهجت اليابان مبادئ "دمنج" للجودة وذلك من خلال:
- العمل على اشتراك جميع العاملين بالمؤسسة في طرح المشكلات وحلولها.
- التركيز في التعليم والتدريب على جميع أشكال الجودة الشاملة لزيادة مقدرة العاملين على المشاركة الفعالة، وغالبا ما يبلغ ذلك (30) يوما في العام للمتدرب.
- استخدام دورات الجودة لتحديد المواصفات ورفع المستوى والتنظيم حيث أنها في حاجة مستمرة للتنمية.
- التوسع في استخدام الطرق الإحصائية والتركيز على عدم حدوث المشاكل.
- الاتساع القوي لضبط الجودة والرقى بالأنشطة بالإلزام القومي للحفاظ على الجودة الأولية لليابان في العالم.
- تقويم عمل المؤسسة بواسطة الرئيس وأعضاء مجلس الجودة (مرتين سنويا).
- العلاقة بين العمال فيما بينهم وتعاملهم مع المستهلكين هل تتضمن الترحيب أم الشكوى أم التشجيع أم المخاطرة؟

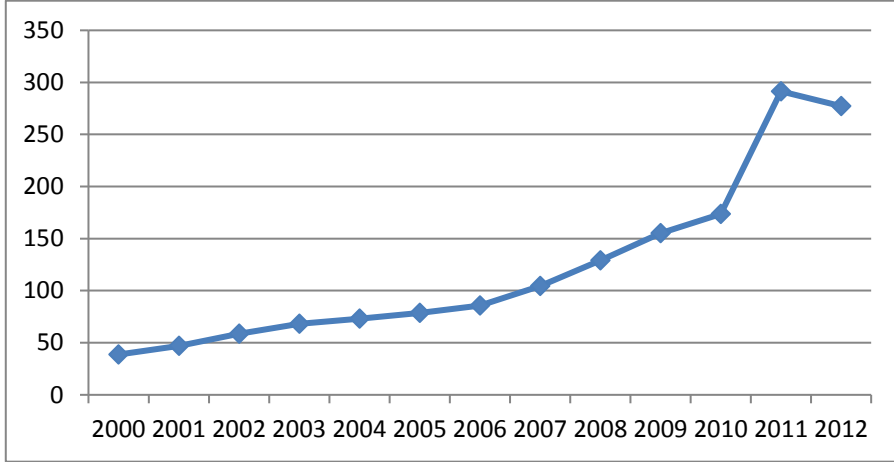
- **التجربة الكورية:** تتمثل التجربة الكورية في تطبيق الجودة الشاملة بالتعليم الجامعي في إنشاء وزارة التعليم والمجلس الكوري للتعليم الجامعي لهيئة مستقلة داخل المجلس الكوري للتعليم الجامعي أطلق عليها اسم "المجلس الكوري للاعتماد الجامعي The Korean Council for University Accreditation" " (KCUA) وهي تعتبر أعلى سلطة في تقويم أداء الجامعات الكورية، وتتكون من (16) ستة عشر عضواً ممثلين عن الجامعات والمؤسسات الصناعية والحكومية. وتتلخص الإجراءات الأساسية لعملية الاعتماد الجامعي في كوريا في الخطوات التالية:
- إجراء دراسة التقويم الذاتي من جانب القسم.
- مراجعة تقرير هذه الدراسة.
- زيارة الفريق للموقع، للجامعة، للكلية، للقسم.
- إعلان النتائج.

2. واقع التعليم العالي في الجزائر:

- سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وذلك لمعرفة سبب تراجعها في الترتيب العالمي لجودة التعليم العالي في العالم، وهذا بالتطرق إلى بعض المؤشرات الكمية.
- **ميزانية التعليم العالي في الجزائر:** إن تطوير التعليم العالي يحتاج إلى مجموعة من الموارد المادية والمالية، والسياسة المنتهجة في وضع جامعة أو مركز جامعي في كل ولاية تتطلب سيولة مالية كبيرة، لذا سوف نتطرق إلى ميزانية التعليم العالي في الجزائر لتتعرف على حجم المبالغ المخصصة لهذا المشروع، والشكل التالي يوضح تزايد ميزانية التعليم العالي في الجزائر.

الوحدة: مليار دج

الشكل 02: منحني بياني لميزانية التعليم العالي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية من الموقع

<http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

نلاحظ أن المبالغ المخصصة للتعليم العالي في تزايد مستمر خاصة بعد سنة 1999، لأنه قبل هذه السنوات كانت الجزائر تعيش عشية سوداء لهذا كانت الميزانية منخفضة مقارنة مع ما بعد سنة 1999. ازدادت الإمكانيات المادية من أجل النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي، فارتاح الكثير لهذه السياسة الجديدة المدعومة للتعليم العالي والبحث العلمي، والتي نجم عنها توفر إمكانات مالية كبيرة تحت تصرفهم تفوق في بعض الأحيان قدرة امتصاصها، ونظرا لحداثة هذه التجربة فإنه من الصعب علينا الحكم عليها الآن.

■ الإبداع التكنولوجي في الجامعات الجزائرية:

- **براءات الاختراع في الجزائر:** تطور إنتاج براءات الاختراع للباحثين الوطنيين في سنة 2013 حيث يهدف إلى التركيز على نشاط براءات الاختراع، ووضعت مؤشرات موثوقة تسمح للقيام بهذا النشاط، أما المؤشرات العلمية للابتكار فقد حددتها المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والهدف من ذلك هو إخراج جميع المهارات التي يحتفظ بها المجتمع العلمي لتطويرها وتحويلها إلى منتجات صناعية وقابلة للتسويق. لهذا الغرض بدأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عملية تحديد الهوية لبراءات الاختراع لعام 2013، وفي الجدول التالي نتائج براءات الاختراع للباحثين الوطنيين:

الجدول رقم 1: براءات الاختراع للباحثين الوطنيين

الرقم	المؤسسات وهيئات البحوث	عدد براءات الاختراع
01	التعليم العالي والبحث العلمي	69

02	مراكز ووحدات البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	81
03	مراكز ومعاهد البحوث خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	18
	إجمالي براءات الاختراع	168

Source : MESRS, Recueil des Brevet, 3ème édition, Alger, Avril 2014, P 10.

مشاركة أكبر عدد من براءات الاختراع للباحثين الوطنيين وتتركز على المجالات التقنية التالية:

- الموادية
- المعادن
- الزراعة
- الميكانيكية
- الطاقة المتجددة
- هيدروليكية
- الكهرباء والإلكترونيات
- الصحة وصناعة الأدوية
- تكنولوجيا المعلومات
- التكنولوجيا بشكل عام.

الجدول رقم 2: براءة اختراع الباحثين المخترعين الوطنيين خلال الفترة 2011-2013

براءات الاختراع	عدد الباحثين المخترعين	العدد الإجمالي لبراءات الاختراع
براءات الاختراع الوطنية للباحثين 2011	90	116
براءات الاختراع الوطنية للباحثين 2012	131	134
براءات الاختراع الوطنية للباحثين 2013	172	168

Source: MESRS, Recueil des Brevet, 3ème édition, Alger, Avril 2014, P 12.

من خلال الجدول السابق نجد أن عدد الباحثين يتزايد من سنة إلى أخرى، وهذا ما يزيد من عدد براءات

الاختراع في الجزائر التي تدعم البحث العلمي والإبداع التكنولوجي.

- **المقالات العلمية:** تعتبر المقالات العلمية مؤشر لعملية البحث العلمي ورغم قلة المجالات والدوريات

المتخصصة في الجزائر طوال السنوات الماضية، إلا أنها بدأت في الظهور. تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أنه تم نشر 1165^{xxxv} مقال وبحث علمي خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 1997 بمعدل نشر

166.42 مقال في السنة وتحتل بذلك الجزائر المرتبة السابعة في قارة إفريقيا حيث تستحوذ فقط على 2.5% من الإنتاج العلمي في القارة الإفريقية كاملة، وبمقارنتها مع دول المغرب العربي الأخرى فتعتبر

متأخرة جدا في مجال نشر المقالات العلمية. ساهم في إعداد هذه المقالات 1613 باحث بمعدل 1.4

لكل مقال، ويعتبر عدد الباحثين هذا من أضعف النسب على مستوى إفريقيا، فأشهر الباحثين

الجزائريين غادروا البلاد خلال سنوات التسعينات، نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر أو أحيلوا

على التقاعد، ورغم وجود طاقات شابة جديدة إلا أنها تفتقد للتجربة والعلاقات العلمية مع الجامعات الأوروبية.

الجدول رقم 3 : المقالات العلمية في الجزائر حسب التخصص خلال الفترة 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إعلام لآلي	115	103	163	42	70	103	63
رياضيات	109	69	104	30	70	112	63
فيزياء	79	40	82	28	86	76	68
كيمياء	28	20	32	22	47	34	22
الهندسة المعمارية	03	02	03	03	08	07	05
الكيمياء الصناعية	19	04	15	08	02	14	11
بناء	20	03	14	02	02	03	03
علوم الأرض	22	04	13	09	13	19	13
إلكترونيك	83	38	77	22	37	34	35
الهندسة الميكانيكية	30	11	16	03	07	11	13
علم الأحياء	27	42	72	21	42	44	30
الهندسة المدنية	08	07	07	03	02	16	17
الثقافة العامة	89	36	48	149	14	85	151
الطب	15	05	24	02	28	47	26
المجموع	647	384	670	344	428	605	518

المصدر: معطيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي WWW.DGRSDT.DZ

كما يعتبر الكتاب الجامعي من أهم وسائل الدعم البيداغوجي في الجزائر، لذلك تم تأسيس ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1973 لتدعيم التعليم العالي في الجزائر، وقد نشر منذ إنشائه ما يقارب 5200 عنوان في جميع التخصصات تقريبا، 55% منها في العلوم الاجتماعية والإنسانية و 32% في العلوم الدقيقة والتكنولوجية بنسبة و 13 % في علوم الطبيعة والحياة.

الجدول رقم 4: حجم الكتاب الجامعي في الجزائر

السنوات	1995	1981	1987	1993	1999	2005	2011
تزايد إنتاج الكتاب الجامعي (الحجم)	14300	1566360	5783510	7223743	2544509	1132824	1529973
تزايد إنتاج الكتاب الجامعي (العناوين)	6	453	1128	1093	623	718	1137
المجموع	14306	1566813	5784638	7224836	2545132	1133542	1531110

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (2012)، مرجع سابق، ص 63.

- **تعداد الطلبة في الجامعة الجزائرية:** تطور التعليم العالي في الجزائر في مختلف جوانبه ونواحيه البشرية والهيكلية وغير ذلك، وتعتبر فترة السبعينات البداية الفعلية لتوسع هذه المرحلة كمياً، حيث بلغ عدد الطلبة سنة 1962 م 2725 طالب جامعي، ليبلغ خلال السنة الجامعية 2011/2010 عدد الطلبة 1077945 طالب في مرحلة التدرج.
- أما بالنسبة لتعداد طلبة الدراسات العليا فقد كان الإجمالي 156 طالباً فقط في الموسم 1962-1963 ليصبح خلال السنة الجامعية 2011/2010 عدد الطلبة 60617 طالب، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 5: تطور نسبة الخريجين من إجمالي المسجلين

السنوات	62-63	70- 69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10
عدد الطلبة في التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945
عدد الطلبة المسجلين	165	317	3965	13967	20846	58975	60617

في ما بعد التدرج							
عدد الخريجين	93	759	6963	22917	52804	199767	246400

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (2012)، مرجع سابق، ص 32.

وموازاة مع هذا التطور الحاصل في تعداد الطلاب، تطور أيضا عدد المؤطرين من أساتذة جامعيين على مختلف رتبهم العلمية، فقد انتقل العدد الإجمالي من 298 أستاذا سنة 1962 ليلبلغ 40140 أستاذا خلال الموسم الجامعي 2010-2011 منهم 10838 أستاذ من الصف العالي (أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر).

■ **حجم هيئة التدريس:** ارتفع عدد الأساتذة المكلفين بالتدريس خلال السنين الماضية ليصل إلى 298 أستاذ سنة 1962 ليصل إلى 2011 م عدد الأساتذة 40140 أستاذ، واحتلقت تصنيفات الأساتذة خلال هذه الفترات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 6: تطور عدد أساتذة التعليم العالي

السنوات	62-63	70- 69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10
أستاذ التعليم العالي	66	80	257	573	950	2874	3186
أستاذ محاضر	13	112	463	905	1612	-	-
أستاذ محاضر -أ-	-	-	-	-	-	4562	4817
أستاذ محاضر -ب-	-	-	-	-	-	2352	2835
مكلف بالدروس	-	-	-	1958	6632	-	-
أستاذ مساعد	74	167	2494	6839	6275	-	-
أستاذ مساعد-أ-	-	-	-	-	-	15517	16681

12101	11844	-	-	-	-	-	أستاذ مساعد-ب-
520	539	1991	4261	4283	483	145	أستاذ متعاقد
40140	37688	17460	14536	7497	842	298	الإجمالي

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (2012)، مرجع سابق، ص 54.

لكن على الرغم من هذا التطور في تعداد الأساتذة، إلا أن معدل التأطير في تزايد ففي بداية الموسم 1962-1963 كان 9 طلبة لكل أستاذ حينذاك ليصبح 27 طالب لكل أستاذ خلال الموسم 2010-2011. وهذا التزايد في نسبة التأطير راجع إلى التزايد الكبير في عدد الطلبة.

الجدول 7: تطور معدل التأطير في الجزائر

السنوات	63-62	70- 69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10
عدد أساتذة دائمون	298	842	7497	14536	17460	37688	40140
عدد الطلبة المسجلين	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945
نسبة التأطير	9	15	8	12	23	27	27

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (2012)، مرجع سابق، ص 57.

الخلاصة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى المؤشرات الكمية في التعليم العالي من خلال الميزانية المقدمة للتعليم العالي والإبداع التكنولوجي، وهذا عن طريق براءات الاختراع والمقالات العلمية ثم عدد الطلبة والأساتذة، ومن خلال كل هذه المؤشرات الكمية لاحظنا تزييدا كبيرا وواضحا طيلة فترة خمسين سنة من الإصلاح، لكن وللأسف رغم كل هذه الإصلاحات لم تستطع الجزائر من خلال منظومتها التعليمية أن تصنف ضمن المراتب الأولى سواء على المستوى العالمي أو المستوى العربي، وهذا التأخر الكبير يلزمنا إعادة النظر في منظومة التعليم العالي في الجزائر وإعادة هيكلتها، والاهتمام بالجودة والكيفية وليس بالكم فقط، لأننا في وسط بيئي تنافسي البقاء فيه للأفضل والأجود. ولذا يجب أن نحاول الأخذ بالتجارب العالمية الناجحة في التعليم العالي كنماذج نقتدي بها، والبقاء دائما تحت الرقابة والتقييم الدائم سواء الداخلي أو الخارجي بنفس المعايير العالمية من أجل إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر لتصل إلى المراتب الأولى.

قائمة المراجع:

- ¹ يوسف حجيم الطائي آخرون، (2000)، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 226.
- ¹ د.فاطمة علي متولي، مراقبة الجودة، كلية الفنون التطبيقية، جامعة حلوان، ص 4.
- ¹ زيدي عبد السلام، قرين ربيع، (2010)، نماذج رائدة لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة العربي التبسي، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، ص 5.
- ¹ سعيد بن علي العضاضي، (2012)، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 9، المجلد الخامس، ص 75.
- ¹ د. سعيد بن علي العضاضي، (2012)، مرجع سابق، ص 75.
- ¹ OECD, (2008), Assurer et améliorer la qualité dans l'enseignement supérieur : Repères pour l'élaboration des politiques, Direction de l'éducation, Division des politiques d'éducation et de formation, p. 01.
- ¹ دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليبيا، ص 9.
- ¹ دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص 9.
- ¹ Durkheim, E. (1938). L'évolution pédagogique en France, Paris, PUF, (P 10).
- ¹ بومدين يوسف، (2007)، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، جامعة بومرداس، ص 31.
- ¹ عاقلتي فضيلة بنت العربي، بايشي أمال، ضمان جودة التعليم العالي العربي وبعض التجارب العالمية الناجحة، جامعة الحاج لخضر -باتنة - الجزائر، ص 12.
- ¹ علوان الخياوي، قاسم نايف، (2006) إدارة الجودة في الخدمات: مفاهيم، عمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 125.
- ¹ KHALFAOUI HOCINE, «La science en Algérie », paris : la science en Afrique à l'aube du 21 siècle ; 2001, P 1.